اليوم .. امام الجمعية الوطنية العراقية

مسودة مشروع قانون وزارة العدل المكون من ١٨ مادة

قدمت اللجنة القانونية في الجمعية الوطنية مشروع قانون وزارة العدل ، وقام اعضاء اللجنة بقراءة اولية لمشروع القانون امام اعضاء الجمعية في جلستها المنعقدة يوم الارباء الماضي ، ومن المؤمل ان تتم القراءة الثانية للقانون اليوم الاحد في جلسة الجمعية التي قد يصادق عليها اعضاء الجمعية بعد اجراء التعديلات ، وتضمن القانون ١٨ مادة والاسباب الموجبة باصدار هذا القانون .

باسم الشعب
استناداً إلى احكام الفقرة (١) من المادة الثلاثين من قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية.صدر القانون الاتي:
رقم () لسنة ٢٠٠٥
قانون وزارة العدل
الفصل الاول
الاهداف
المادة - ١ - تهدف وزارة العدل الى تحقيق العدالة وحماية حقوق الدولة والمواطنين وتطوير وتطبيق واعداد القوانين وضمان احترام مضامينها نصاً وروحاً وضمان احترام مبادئ حقوق الانسان.
المادة - ٢ - تتولى الوزارة لتحقيق اهدافها المهام الاتية:
أولاً- التقنين والقضاء الاداري وابداء الراي في الامور القانونية للدولة واجبرتها.
ثانياً- تسجيل التصرفات العقارية والاحكام القضائية على الحقوق العقارية.
ثالثاً- رعاية شؤون القاصرين من النواحي الاجتماعية والثقافية والتربوية والانسانية.
رابعاً- صيانة حقوق الدولة والمواطنين وتمثيل اجراءات تنفيذ الاحكام.
خامساً- تنظيم وتوثيق التصرفات القانونية وتثبيت الحقوق الناشئة عنها واطفاء الصفة الرسمية عليها.
سادساً- الدفاع عن حقوق الدولة ودوائرها في الدعاوى القضائية الاجنبية ومطالبات التعويض واجراءات التحكيم الدولية.
سابعاً- تنظيم العلاقات العدلية مع

ثاني عشر- دائرة الاصلاح العراقية.

ثالث عشر- مكتب السيد الوزير.

رابع عشر- مكتب السيد وكيل الوزارة.
المادة - ٤ - للوزارة وكيل يتولى مساعداً الوزير في ادارة شؤون الوزارة وتنفيذ مهامها ويكون مسؤولاً عن التشكيلات التي يقرر الوزير ارتباطها به ويمارس بعض الصلاحيات المخولة له من الوزير.

المادة - ٥ - اولاً - يشكل في الوزارة مجلس يسمى (مجلس العدل) يتكون من:

أ-وزير العدل

رئيساً

ب- وكيل الوزارة

نائباً للرئيس

ج- رئيس مجلس شورى الدولة

عضواً

د- المفتش العام

عضواً

هـ-مدير عام الدائرة الادارية والمالية

عضواً

و- مدير عام دائرة التسجيل العقاري

عضواً

ز- مدير عام دائرة رعاية القاصرين

عضواً

ح- مدير عام دائرة العلاقات العدلية

عضواً

ط- مدير عام دائرة الكتاب العدول

عضواً

ي- مدير عام دائرة التنفيذ

عضواً

ك-مدير عام دائرة التخطيط العدلي

عضواً

ل- مدير عام الدائرة القانونية

عضواً

م- مدير عام المعهد القضائي

عضواً

ن- مدير عام دائرة الاصلاح العراقية

عضواً

ثانياً- يجتمع مجلس العدل في مركز

الوزارة مرة واحدة في الشهر

بدعوة من الوزير.

ثالثاً- يكتمل نصاب انعقاد المجلس

بحضور ثلثي اعضائه وتتخذ

القرارات باكثرية الاعداء الحاضرين

بمقتضىم الرئيس.

رابعاً- يحل نائب الرئيس محل

الرئيس في حالة غيابه لأي سبب كان.

خامساً- يكون لمجلس العدل سكرتير

حاصل على شهادة جامعية اولية في

القانون ويعاونه عدد من الموظفين،

يتولى تنظيم اعمال المجلس وتحضير

جدول اعماله وتبليغها إلى الاعضاء

وتلخيص القضايا المعروضة عليه

وتبليغ قراراته.

المادة - ٦ - يتولى مجلس العدل المهام

الاتية:

اولاً- وضع ومناقشة الاهداف العامة

للخطة السنوية للوزارة وقرارها ضمن الاطار العام لسياسة الدولة.

ثانياً- مناقشة وقرار موازنة الوزارة

وملاكها قبل رفعه إلى الجهة

المختصة.

ثالثاً- دراسة واقرار مشروع خطة

التنمية للوزارة قبل رفعه إلى الجهة

المختصة.

رابعاً- دراسة المقترحات الخاصة باستحداث او الغاء او دمج الدوائر

التابعة للوزارة.

خامساً- تشكيل لجان دائمة ومؤقتة

من بين اعضاء المجلس لدراسة

المقترحات والمشاكل التي تعترض عمل

اجهزة الوزارة ودوائرها او القيام

ببعض المهام الموكلة اليها.

سادساً- دراسة المقترحات والخطط

المتعلقة بتحسين كفاءة اداء اجهزة

الوزارة ودوائرها وذلك لتحقيق الاداء

الافضل وزيادة الانتاج.

سابعاً- دراسة أي من القضايا التي

يحيلها اليه الوزير.

المادة - ٧ - يتولى كل من مجلس

شورى الدولة ودائرة التسجيل

العقاري ودائرة رعاية القاصرين

ودائرة الكتاب العدول ودائرة التنفيذ

والمعهد القضائي المهام المحددة لكل

منها وفق ما هو منصوص عليه في

القوانين الخاصة بكل واحدة منها.

المادة - ٨ - دائرة المفتش العام وتتولى

المهام الاتية:

أولاً- فحص ومراجعة جميع سجلات

الوزارة والدوائر التابعة لها وكل ما

تقوم به من نشاط بغية النزاهة

والكفاءة ومراجعة وتدقيق عملياتها

ومهامها من منظور حسن تدبير

التوصيات اللازمة ومتابعتها.

ثانياً- تلقي الشكاوى المتعلقة باعمال

الغش والتبذير وساءة استخدام

الاموال من قبل منسوبيها

او المبادرة بالتحقيق في اعمال يزعم

انها تنطوي على غش او تبذير واتخاذ

الاجراءات اللازمة في شأنها.

ثالثاً- تدريب العاملين في الوزارة بغية

تسهيل كيشف اعمال التبذير والغش

وتوفير الارشادات المتصلة بالمهام التي

تقوم بها الدائرة وممارسة أي نشاط

لتنع تلك الاموال.

رابعاً- اأدية كل ما يلزم من واجبات

اخرى تقع في حدود سلطات المفتش

العام.

المادة - ٩ - الدائرة الادارية والمالية

وتتولى المهام الاتية:

أولاً- تنفيذ التوجيهات التي تلقاها

من الوزير في شأن اعداد مشروع

الخطة المالية والمحاسبية والتدقيقية

١٨ مادة

بغداد / الصدا

ثانياً- اعداد البحوث والدراسات العلمية والميدانية في مجال اصلاح

النزلاء.

ثالثاً- التعاون مع الجامعات ومراكز

البحوث في اعداد البحوث الدراسية.

رابعاً- التنسيق مع الاقسام واللجان

الفنية المختصة لتنفيذ المناهج

الثقافية.

خامساً- التنسيق مع الجهات

الصحية والثقافية والتربوية لتوفير

الرعاية الصحية وللمم مهارات

والتعليمية والمهنية للنزلاء.

سادساً- التنسيق مع الجهات

القضائية والامنية لتأمين تنفيذ

التشريعات والاجراءات الخاصة

بشؤون النزلاء باشراف الدائرة.

سابعاً- اعداد النزلاء لاعمال ومهن

تناسب وقابلياتهم بفتح دورات

تدريبية لهم.

ثامناً- العمل على تطوير مناهج

التدريب والتفريس لحكم مهارات

حراس الاصلاحية والموظفين

العاملين في الدائرة.

المادة - ١٤ - يراس كل دائرة من

الدوائر المتنوص عليها في المادة (٣)

من هذا القانون موظف بعنوان مدير

عام حاصل على شهادة جامعية اولية

في القانون عدا الدائرة الادارية

والمالية فيراسها مدير عام حاصل

على شهادة جامعية اولية في القانون

او الادارة او المحاسبة.

المادة - ١٥ - تحدد تقسيمات ومهام

تشكيلات الوزارة المتنوص عليها في

المادة (٣) من هذا القانون بنظام

داخلي يصدره الوزير.

المادة - ١٦ - يلغى قانون وزارة العدل

رقم (١٠١) لسنة ١٩٧٧ وتبقى الانظمة

والتعليمات الصادرة بموجبه نافذة

بما لا يتعارض واحكام هذا القانون

الى ان يحين ما يحل محلها او

يلغىها.

المادة - ١٧ - يلغى امر مجلس الوزراء

رقم (٣) لسنة ٢٠٠٥ باستحداث

دائرتي الوقائع العراقية والدائرة

الامنية في وزارة العدل.

المادة - ١٨ - ينفذ هذا القانون من

تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

الاسباب الموجبة

القضاء وربط التخطيط للاعمال

والاشراف العدلي به مما استدعى

تنفيح احكام القانون المذكور بما

ينسجم والتطورات الحاصلة في

هيكلية الوزارة ومهامها ومن اجل

ذلك شرع هذا القانون.

رئيس محكمة جنابات ذي قار (الصدا)

شكلنا محكمة جنابات مركزية لحاكمة الإرهابيين في الناصرية

العودة الى هذه الادانة وربما سيحصل ذلك في المستقبل وفي حالة تستوجب تطبيق تلك العقوبة.

❖كيف يتم التعامل مع حالات التعذيب التي يتعرض لها بعض المتهمين ؟

- يشكو بعض المتهمين من تعرضهم للضبط والاكراه وبيوسائل مختلفة للدلاة باقوالهم واعتراقاتهم في نسبة الجريمة اثناء التحقيق معهم ، وفي حال ظهور آثار تعذيب جسدي فان قاضي التحقيق ومحكمة الجنابات سيخذان الاجراءات ويقومان بلا شك بارسال من يدعي ذلك الى اللجنة الطبية لمعرفة تاريخ حصول عملية التعذيب وفي ضوء تقرير اللجنة الطبية تقرر المحكمة ما تراه مناسباً بصدد القضية المعروضة. وان الاعتراف سيد الادلة على ان لا يكون مشوباً بالقتسر وقد ينكر المتهم ما نسب اليه ولكن الادلة المطروحة في القضية تكون من القوة بحيث تحمل كفاءتها القانونية لادانة المتهم

❖هل اصدرت محكمة احكاماً بحق المتورطين باعمال إرهابية ؟

- حتى الان لم تصدر احكام بحق الارهابيين ومن المؤمل اصدار مثل هذه الاحكام في الايام القليلة القادمة في المرحلة الحالية ؟ وهل اصدرتم احكاماً بالاعدام ؟

- ارى من الضروري تطبيق عقوبة الاعدام في المرحلة الحالية وخاصة في الجرائم الخطرة التي تهدد امن البلاد وحقوق المواطنين لتكون رادعا لمن تسول له نفسه التمايز في ارتكاب الجرائم التي تقع تحت طائلة القانون وتستوجب الشدة في ذلك ،

❖هل الاجراءات الامنية الخاصة بحماية القضاة كافية لتأمين سلامتهم ؟

بقدر المستطاع وبحدود الممكن يمكن تأمين الحماية اللازمة وحماية القضاة كونهم مستهدفين اكثر من غيرهم وكون الارهابيين يهدفون الى شل القضاء وابطاحة الفوضى وعرقلة و مخيفة للغير وحتى الان لم تصدر المحكمة احكاماً بالاعدام منذ بدء وارساء قواعد العدالة والتقدم.

موتى يستغيثون وأحياء يبحثون عن مساكن في المقابر

والبخور للزائرين.
ظاهرة السكن في المقابر حديثة في العراق بدأت مع نزوح العوائل بعد سقوط نظام صدام وبالرغم من قساوة العيش في ظللال حكم البعث المباد لكن هذه الظاهرة لم تر في تلك الايام ، ويسبب القوانين التي تمنع السكن في المقابر وتحد منها فتاوى دينية لا تفصل سكن الاحياء الى جوار الاموات حفاظا على قدسية المقابر
يقول قارئ القرآن الكريم رحيم الساعدي: عملنا هنا جيد ونحن نلتقى مساعدات عينية ونقدية من ذوي الموتى ويضيف: ينتعش عملنا خلال مواسم الزيارات الدينية والاعياد حيث تصبح مقبرة النجف مقصدا لالاف الأشخاص القادمين من جميع أنحاء العراق لزيارة موتاهم. وتقف المؤسسات الرسمية في المدينة عاجزة

اغلب العوائل القاطنة المقابر، جاءت الى النجف من مدن الجنوب العراقي (البصرة، العمارة، الناصرية) بحثا عن عمل ومسكن، بؤرة للرزق والاعتياش ووجدت هذه العوائل في مدينة المقابر الكبيرة بهذه المدينة ويجنب مرقده الامام علي بن ابي طالب عليه السلام مصدرا للعيش والسكن معا يقول الحاج محمد علي محسن من اهالي البصرة: جئت انا وعائلتي الى النجف للبحث عن سكن رخيص لكنهم وجدوا اسعار مساكن النجف اغلى من سواها فلم يعد امامنا غير المقابر.

حالة هذه العائلة لا تختلف عن عائلات اخرى القى بها شظف العيش الى القبرة لكنها سرعان ما استمرت وضعها الجديد لكسب الرزق ببيع الشموع وبيع ماء الزهر

في مؤتمر الحكومات المحلية بباب

نقاشات حول أهمية الحكومة المحلية في الدستور العراقي الجديد

والحدائق وحماية البيئة ودعم الشرطة المحلية وتشجيع السياحة والمراكز الترفيهية.
وتحدث عن صلاحيات الحكومات المحلية والشرعية القانونية لمثل تلك الصلاحيات وتتساءل ما العلاقة بين الإدارة المحلية والحكومة المركزية؟ وما صلاحيات كل مسؤول في الإقليم؟ وتنى توفّر العوامل المساعدة على الشفافية في الجهاز الإداري المحلي، واعتبر وجود آلية تنسيق بين المحافظات أمرا بالغ الأهمية لأنها - الألية - ستساعد في تقديم الخدمات والتعاون بين محافظات جنوب الوسط، وأشار إلى الدور الأساس الذي تنتهجه به منظمات المجتمع المدني في المراقبة والمتابعة لأعمال أجهزة الحكم المحلي.
وقدم ممثلو المحافظات توصياتهم وهي:
توصيات محافظة كربلاء،

ضرورة اعداد مؤتمرات ودوات دراسة كيفية تقديم الخدمات الأساسية مثل الماء، الكهرباء، الوقود، السكن، الصحة، التعليم، ولابد من استمرار التنسيق والتعاون مع مجالس المحافظات في جنوب الوسط وتوزيع صلاحيات المجالس ومعرفتها، ووضع ضمانات لحماية وحدة وسلامة العراق إذا اعتمدت الفيدرالية.
توصيات محافظتي واسط والنجف
تحديد حصة الأقاليم من عائدات النفط وايضاح آلية توزيعها والاسس المستندة إليها والاستمرار في نشر الثقافة الدستورية وتعميق الوعي لدى المواطنين.
أما توصيات محافظة النجف فهي: تشكيل إقليم جنوب العراق ليشكل مع إقليم كردستان والأقاليم الأخرى عراقا موحدا ومطالبة الحكومة بإطلاق

المؤتمر متأخو لكنه مفيد

وقال السيد خليل جليل حمزة محافظ الديوانية: المؤتمر متأخر وكان يفترض عقده قبل اعداد مسودة الدستور، حتى تنفق على آراء موحدة نقدمها إلى هيئة كتابة الدستور لغرض الإفادة منها. ولقد طرح في هذا المؤتمر شروحا عن نضاج

عن مد يد المساعدة الى سكان المقابر.

مديرة مركز البحوث والدراسات

شينا لسكان المدن فكيف الحال لسكان

المقابر وتطالب من خلال حديثها ل(المدى)

بتدخل ملموس لمؤسسات المجتمع المدني

والضخبط على الحكومة لتوفير السكن

المناسب للعائلات المهدمة التي تهددها

الظروف الصعبة بالتشرد. بينما يقول

الدكتور فلاح الحني من صحة النجف: ان

من الصعب تحقيق عناية صحية لهذه

وان لا جريمة وان طال الزمن ستمر

من دون عقاب.

ولتسليط الضوء على عمل تلك

المحكمة وطبيعة احكامها الصادرة

توجهنا الى القاضي محمد ثويني

رئيس محكمة جنابات ذي قار

ليحدثنا عن ذلك.

الفاصوية / حسين كريم الفاضل

أكدت الاحكام المتميزة التي اصدرتها

محكمة جنابات ذي قار مؤخرا بحق

عدد من الإرهابيين وقطاع الطرق

والقتلة والجرمين ان القضاء العراقي

مازال بخير وانه قادر على بسط

سلطة القانون في زمن الفوضى وان

عمر الارهاب اقصر من حبل الكاذبين

وان لا جريمة وان طال الزمن ستمر

من دون عقاب.

ولتسليط الضوء على عمل تلك

المحكمة وطبيعة احكامها الصادرة

توجهنا الى القاضي محمد ثويني

رئيس محكمة جنابات ذي قار

ليحدثنا عن ذلك.

عقوبة الاعدام

❖كيف تقيمون عمل القضاء في

المرحلة الراهنة وكيف يتم التعامل

مع قضايا الارهاب والجرائم الأخرى

التي ظهرت على الساحة في الأونة

الاخيرة ؟

- بعد احوالة المتهمين بالقضايا التي

ذكرتها يتم تطبيق القانون بصورة

عادلة وسليمة ليكون رادعا لمن يعمل

على تعكير صفو الحياة وقد اصدرت

المحكمة احكاما مشددة بحق عدد من

المتهمين وبمعد مختلفة منها ما كانت

مدى الحياة او المؤبد او اقل من ذلك

ولكل قضية ظروفها وملابساتها وقد

شملت تلك الاحكام جرائم القتل

والسرقة المصحوبة بقتل واعتداء.

❖هل انتم مع تطبيق عقوبة الاعدام

في المرحلة الحالية ؟ وهل اصدرتم

احكاما بالاعدام ؟

- ارى من الضروري تطبيق عقوبة

الاعدام في المرحلة الحالية وخاصة في

الجرائم الخطرة التي تهدد امن

البلاد وحقوق المواطنين لتكون رادعا

لمن تسول له نفسه التمايز في ارتكاب

الجرائم التي تقع تحت طائلة

القانون وتستوجب الشدة في ذلك ،

❖كون عقوبة الاعدام عقوبة رادعة